مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات

المصدر: الاهـــــرام

التاريخ : ١٩٧١/٥/٢٩

كيـف كانت تراقـب التليفونات ؟

كيف كانت تتم عمليـات الرقابة على التليفونات ·· ومن الذى كان يراقب ·· هذا ماتوالى البحث عنه ـ منذ ايام وحتى الآن ـ لجـان خاصة تتقصى الحقـائق من التليفونات وتبحث على أسـاس هـذه الحقـائق كـيف تضـمن تحقيق الخطـوات التنفيـذية لقـرار رئيس الجمهورية بمنـع اى رقـابة غـير مجـازة باذن قضـائى على التليفونات

اذا كانت كفالة الحريات تعنى ضمن ما تعنى احاطة المكالمات التليفونية بين الناس بكل الضمانات التى تحقـق لها « الخصوصية » الكاملة ·· فان قانون الاتحاد الدولى للمـواصلات ، الذى نحن أعضاء فيه ، لا يقرر وجوب سرية المكالمات التليفونية فقط ·· لكنه يقرر ايضا وجوب كفالة هذه السرية ، بحيث لا يجوز قطعيا التصنت عليها ، او افشاء ما قد يسمع منها صدفة اثناء عمليات التجارب او الاصلاح ·

مخالفة هذا الشرط ـ كما يقـول المسئولون فى هيئة المواصلات السلكية واللاسلكية بالنسبة للعاملين فى مجال المواصلات يحتم ، طبقا لنفس قانون الاتحاد ، مساءلتهم ، ومحاكمتهم ·· والحكم عليهم ـ اذا ثبتت ادانتهم · بالفعل ·

هذا هو الاصل ·· وما عداه خروج على قانون الاتحاد الدولى كالتزام عالمى خارجى بين الدول الموقعة ، وخروج عن الالتزام المحلى الداخلى تجاه كفالة الحريات ·

خطورتها ·· فى بساطتها

الاستثناء الوحيد الذى يقره الاتحاد الدولى للمواصلات ، والذى لا يشين كفالة الحريات هو ما يخص الامن العام ··

وحتى هذا لا يترك هكذا مفتوحا بلا سيطرة ··

فان الاساس فيه هو أن يحدده رجال السلطة القضائية بناء على ما يعرض عليهم من ظروف يرونها لازمة لوضع التليفون تحت المراقبة ، وان تامر به السلطات القضائية ·· كتـابيا ·· وطبقا لاسباب تقرها ·

من هنا ـ كما قال خبراء مصلحة التليفـونات ـ يمكن ان يبـدأ اى حديث فنى عن رقابة التليفـونات عموما ··

والمسالة على هذه الصورة غاية فى البساطة ·· وان كانت هذه البساطة كما سيبدو فيما بعد هى سر خطورتها لسهولة القيام بها ·

فالمعروف أن كل تليفون يتصل بخط سلكى يمتد داخل كابل يحمل الوف الخطوط السلكية بالسنترال التـابع له ·· وينتهى فى ذلك السنترال بقوائم حديدية تحمله مع غيره من الخطوط

على هذه الصورة تتصل تليفونات رمسيس مثـلا بسـنترال رمسيس وتليفونات الروضة بسنترال الروضة ومصر الجديدة بسنترالها ·· وهكذا ·

كذلك فان كل السنترالات متصلة بخطوط مماثلة ببعضها البعض ·· لكى يستطيع التليفون التابع لاى سنترال ان يطلب أى تليفون فى اى سنترال آخر ·

أى انه كما توجد نهاية لخط تليفونى تابع لسنترال رمسيس فى سـنترال رمسيس فانه فى سنترال رمسيس أيضا نهاية الخط الذى يصل تليفون فى الروضة بسنترال رمسيس ·· والعكس صحيح مع كل السنترالات ·

من عند نهاية الخط فى السنترال ـ عندما تامر السلطات القضائية ـ يمتد

سلك الى غرفة خاصة تحتوى على سويتش عادى كاى سويتش فى اى مؤسسة يطلق عليه اسم لوحة المراقبة .. يجلس أمامه الذين تجيز لهم السلطات القضائية مراقبة ما يدور من احاديث خلال هذا الخط .. سواء بالاستماع .. لخدمة التحريات فى احدى القضايا او بالتسجيل لضم الشريط الى دوسيه القضية .

عملية فى الاصل بسيطة جدا وغير معقدة ..

وكانت امداد التليفونات التى تأذن السلطات القضائية بمراقبتها هى الاخرى بسيطة جدا ، بحيث لم تكن هناك سوى لوحة مراقبة فى سنترال رمسيس .. ولم تكن عمليات التوصيل هذه تتم الا بمعرفة رجال هيئة المواصلات المختصين ، وبأيديهم .. بناء على موافقة من المدير المختص ، مستندة الى اذن رجال السلطة القضائية والامر الكتابى الصادر من هذه السلطة .

كيف تراقب ومن يراقب ؟

وفى ظل الظروف التى كشفها رئيس الجمهورية فانه جاء وقت فرضت فيه جهات أخرى كثيرة ـ غير الجهات القضائية ـ الرقابة على ما تراه من خطوط التليفونات وفرضت ايضا لوحات اخرى غير اللوحة الرسمية المعدة اصلا تحت تصرف السلطات القضائية وتنفيذ اوامرها الكتابية .

بل انها اقامت لوحات مراقبة خاصة بها ، وفى اماكن خارج السنترال ـ ولو ان اغلب اللوحات فى داخله ـ باعتبار انه لا يلزم ، فنيا ان تكون اللوحة داخل السنترال مادامت العملية الفنية الاصلية ممكنة ، وهى توصيل الخط المراقب الى اللوحة ..

.....

السؤال الذى يقفز الى الذهن مباشرة عند هذه النقطة .. هو :

كيف اذن كانت تتم هذه التوصيلات؟

من الذى كان يصل الخطوط المطلوب مراقبتها الى لوحة داخل السنترال لم تأمر بها السلطات القضائية .. أو لوحة خارج السنترال فى مقر اى جهة ؟

كان الجواب لدى المسئولين فى التليفونات :

● للاسف .. بعض من العاملين فى التليفونات .. قلة قد لا تكفى حتى للعد على الاصابع .. أغرتها هذه الجهات بالمال أحيانا قليلة .. وبالضغط فى اكثر الاحيان .

كانت هذه هى البداية .

● وقد تبع هذا بعد قليل من الوقت منع دخول أى مسئول فى التليفونات الى غرفة لوحات المراقبة .

● ثم جاء وقت أصبح من الممكن أن يقال فيه أن هذه الجهات قد انشأت لنفسها فرقا من الفنيين ، وزودت نفسها حتى بالاسلاك والاجهزة .. لانها بعد فترة قصيرة من هذه النقطة فى التطورات سوف تتوسع فيما تقوم به من أعمال المراقبة .

بعد فترة قصيرة امتدت المراقبة الى شخصيات لم تكن أوضاعها تسمح بتوصيل خطوطها علانية الى لوحة المراقبة .

كانت المراقبة تتم بالتحسنت على الخط من منور العمارة او « سطوحها » او من مجمع الخطوط فى الشارع .. أو بواسطة وضع « ترانسميتر » اى جهاز ارسال ـ من النوع المتناهى فى صغر الحجم داخل التليفون فيرسل بكل كلمة تقال .. الى جهاز استقبال خاص .. فى سيارة .. أو فى اى مكان ثابت داخل مدى ارسال الجهاز .. ليستمع منه الذين يراقبون .. او يسجلون المحادثة .

نفس النوع من أجهزة الارسال الصغيرة ، التى وصلت أحجامها أخيرا الى حجم الزيتونة ثم تضاءلت الى حجم

قص الخاتم والتى تدس فى اى مكان تنقل ما يدور فيه من احاديث ٠

● وللاسف ٠٠ ومرة اخرى يجىء هذا التعبير على لسان المسئولين فى التليفونات ٠٠ استطاعت هذه الجهات ان تستخدم دوائر خاصة تماما كدوائر خدمة الترنك او خدمة الراديو مع العالم الخارجى او خدمة التجارب « التست » وهى دوائر تتيح لها امكانياتها الفنية الدخول على اى خط لتوصيل مكالمة خارجية او لتجربة التليفون ٠

● اكتشف ـ بعد ان اذاع رئيس الجمهورية كل هذا الذى كان يجرى من رقابة على التليفونات ـ ان هذه الجهات كانت تستخدم فى لوحاتها الداخلية التى اقامتها اجهزة يمكن ان تبين على الفور الرقم الذى يطلبه اى تليفون مراقب ، او الذى يطلب اى تليفون مراقب ٠

وهى نفس الاجهزة التى تستخدم رسميا فى حالة اذا ما شكا اى مشترك من فاتورة التليفون وطلب مراجعة عداد الخط الخاص به ٠٠ فتوصل بالخط وتبين الارقام التى يطلبها المشترك لمراجعتها بعد ذلك على عدد المكالمات التى سجلها العداد ٠

لا دليل للمشترك

فنيا ٠٠ كما يقول الخبراء ٠٠ ليست هناك اى علاقة بين ما كان يتردد بين الناس وبين الرقابة على التليفونات ٠

لا علاقة باى تشويش يسمعه المشترك او تداخل فى الخطوط او « تكتكة » ٠

ان توصيلة المراقبة تتم بالضبط كما لو كان لدى المشترك تليفون فى مكان والحق به فرعا فى مكان آخر ٠

التليفون المراقب غالبا ما يعطى علامة المراقبة ٠٠ فقط بانخفاض الصوت ولا شىء آخر غير هذا ٠٠ ولو أن كل انخفاض فى الصوت لا يعنى بالضرورة وجود مراقبة ٠٠ فقد يكون بسبب فنى آخر ٠

ولقد كانت الرقابة فى السنترالات الاتوماتيكية تتم محليا ٠٠ بمعنى أن كل تليفون يراقب من السنترال التابع له ٠٠ او من اى سنترال آخر متصل به ٠

اى انه لا يمكن من القاهرة مثلا مراقبة تليفون فى الاسكندرية ٠٠

ولكن القاهرة والجيزة ـ لارتباط سنترالاتهما جميعا ـ يمكن فيهما مراقبة اى تليفون من اى سنترال فيهما ٠

فى حالة السنترالات اليدوية لا يلزم التوصيل او وجود لوحة المراقبة ٠٠ التسمع من السنترال نفسه هو وسيلة المراقبة ٠

كيف الضمان ؟

عند العاملين فى التليفونات عدد من الاقتراحات تضمن تنفيذ قرار رئيس الجمهورية بقصر رقابة التليفونات على ما تأذن به السلطات القضائية او ما يستدعيه أمن الدولة بالنسبة للنشاط الاجنبى الذى يستهدف الامن القومى للدولة ٠

مفروض أن تتاكد سيادة وزراء المواصلات وهى المشرفة على قطاع التليفونات على هذا القطاع ، وأن تنفذ الاجراءات واللوائح الدولية بقوة لمنع الانحرافات تطبيقا للمبدأ الدولى والمعاهدات التى وافقنا عليها ٠

ثم ان هذه العمليات فى الاصل محرمة دوليا ـ خلاف ما تأمر به السلطات القضائية ـ فكيف يتأكد الناس ويطمئن جمهور المشتركين من أن الرقابة عن غير هذا الطريق قد منعت ؟

يتم ذلك بمنع موظفى وعمال الهيئة الذين يتم اغواؤهم ، وفى حالة ضبط احدهم تتم محاكمته وفصله ، وفى نفس الوقت يؤمن على انه لو امتنع عن أداء مثل هذا العمل فلن يصيبه ضرر !! فاذا ما ضمنا هذا بالنسبة للمشترك العادى فانه من الطبيعى أن يتردد العامل أو الموظف فى قبول مراقبة شخص مسئول مثلا مهما كانت الجهة الطالبة ٠٠

كذلك تستطيع هيئة التليفونات ان تمنع اى جهة من استعمال دوائر

الدخول على المشتركين وهى الموجودة أصلا للتجارب أو لتوصيل المخابرات الخارجية ، لان الذى يحدث اذا جلس أحد على احدى هذه الدوائر واستعملها ، فانه يستطيع ان يدخل على اى تليفون فى اى جهة . وبالتالى يمكن ان يستمع الى ما يدور عبره من أحاديث ..

. . . . . .

ايضا منع وضع اى جهاز رقابة على احدى هذه الدوائر الا باجراءات القضاء .

. . . . . .

فوق هذا تقوم هيئة المواصلات من جانبها بالتفتيش على مثل هذه الاعمال ، للتأكد من عدم مخالفتها ، أو انحراف بعض العاملين .. وعملية التفتيش بسيطة ، فالخط فى السنترال محمول على قائم وظاهر لكل العيون فاذا ما وجد موصلا على احدى اللوحات أو الدوائر يتأكد وقوعه تحت المراقبة .

. . . . . .

واهم من ذلك كله ان تقتصر المراقبة على اللوحة الوحيدة التى أمرت بها السلطات القضائية ■

تحقيق : **حسن الشرقاوى**

تصوير : **فتحى حسين**

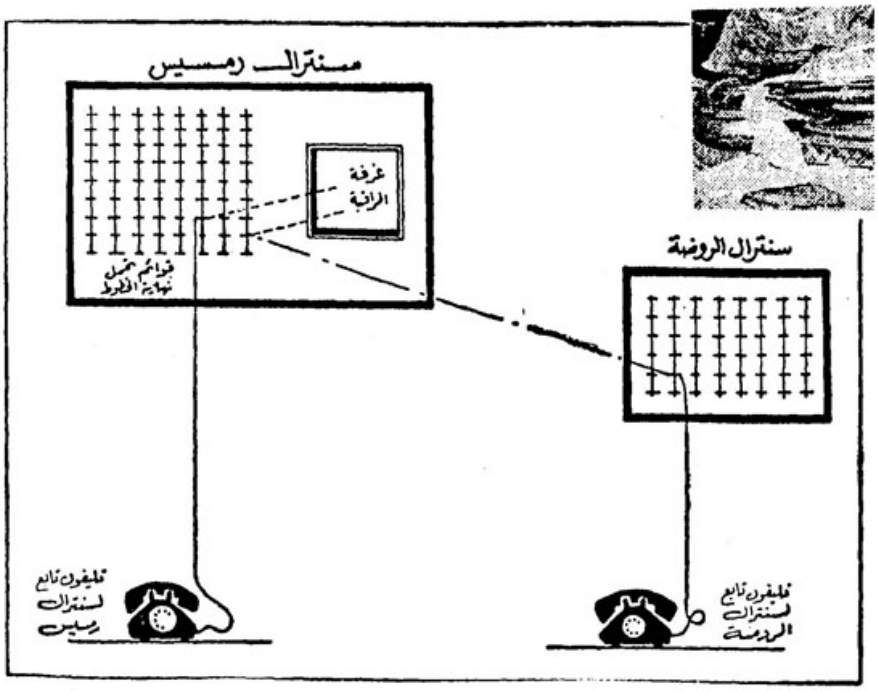

كروكى يمثل كيف كانت تراقب التليفونات من نهاية الخطوط فى السنترالات .. ومجموعة من الشرطة أمام عبد المعطى عبد الرحيم رئيس النيابة .. مسجل عليه مكالمات التليفون التى كانت تراقب ، ثم ضبطها فى غرفة التسجيلات وتقرر حرقها ..